أدت الحرب الدائرة اليوم في لبنان وفي الشرق الأوسط الى انقسام عمودي في المجتمع اللبناني حول هذه الحرب واسبابها ومسؤولية الأطراف فيها. ولم ينحسر الانقسام الداخلي على هذا الموضوع بل طال الكثير من المواضيع الداخلية والمواقف بحيث باتت الكثير من الشؤون اللبنانية ومن المواقف المختلفة السياسية والاجتماعية وغيرها تشكل محاور اصطفاف وسجالات وسرديات متناقضة، يضاف اليها الكثير من الخطابات العنفية والتحريضية والاخبار المشوهة والكاذبة ما يحولها الى عناصر تزيد من الشرخ الداخلي.

لذلك يقوم هذا المشروع برصد الخطاب الاجتماعي والسياسي في الفضاء العام من خلال مواكبة القضايا التي توليها وسائل الإعلام ومواقع التواصل والمؤثرون أهمية مميزة بهدف الإضاءة عليها ومواكبة سردياتها ومن يقف وراءها والمخاطر التي تحملها. وغالبًا ما تعكس هذه المواضيع اتجاهات المجتمع وتبيّن مواقف الأطراف الفاعلة حيالها. يتم إعداد هذه السلسلة من التقارير بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

اقتراح العفو العام:
محاصصة سياسية في غياب القضاء؟

15 أيار 2026

1- ما هو موضوع الساعة؟

تناقش اللجان النيابية اقتراح قانون عفو عام. وقد سبق ان تمّ تقديم اقتراحات عدة بخصوص عفو عام منذ سنوات لكنها بقيت في الادراج الى أن دعى رئيس مجلس النواب اللجان النيابية الى درس مشروع تقدمت به مؤخرا كتلة الاعتدال الوطني، بعدما ظهر شبه توافق بين الكتل النيابية على السير بالاقتراح.

اقتراحات قوانين العفو هذه كانت تأتي غالبا على خلفية السعي للعفو عن فئة معيّنة من المساجين وهم الموقوفون الإسلاميون. وكان التبرير الرئيسي لها ان الكثيرين منهم مساجين منذ سنوات ومن دون محاكمة، وأن هناك ظلما لاحقا بفئة منهم، فضلا عن واقع السجون اللبنانية التي تعاني من الاكتظاظ الى درجة عدم الاستيعاب إذ تصل نسبة الاكتظاظ فيها إلى 330%.

وتطرح مرجعيات دينية وسياسية من الطائفة السُنية موضوع الشيخ أحمد الأسير المسجون على خلفية اشتباكات عبرا مع الجيش اللبناني عام 2013، إذ يعتبر البعض ان ظروف المحاكمة في المرحلة السابقة وتغيّر الجو السياسي اليوم يستدعيان إعادة النظر في الحكم عليه.

غير ان اقتراح العفو العام لم يبقَ مطلبا سُنّيا فقط، بل تناول الاقتراح شمول العفو الملاحقين على خلفية زراعة المخدرات (مطلب النواب الشيعة)، وشموله أيضا عائلات المبعدين إلى إسرائيل بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2000 (مطلب النواب المسيحيين).

2- لماذا نهتم؟

يبدو اقتراح العفو العام نوعا من التقاسم السياسي الطائفي على خلفية شعبوية لكسب رضى الشارع بعد ان تحول الاقتراح الى منبرية يسعى من خلالها المطالبون به الى انتزاع "نصر" لطائفتهم، وذلك على حساب القضاء الذي بدا مهمّشا او غائبا، وعلى حساب القانون العام الذي يتمّ تخطيه، ما يتيح لمجرمين الإفلات من العقاب. كما تطرح الاسباب الموجبة للاقتراح علامات استفهام عن آليات التعاطي مع المجرمين والموقوفين سواء لناحية وضع السجون وسواء لناحية توقيف اشخاص لسنوات من دون محاكمة، وهذا يتعارض مع أبسط مبادئ إدارة الشأن العام والتعاطي مع القضايا القضائية والإنسانية.

وفي الواقع، "لا ينفصل طرح العفو عن أزمة بنيوية في النظام العقابي، طالما شكّلت مدخلاً لتبرير قوانين استثنائية تُسدل الستار على الجرائم، بدل معالجة أسبابها.... ويفتح هذا الاقتراح تحديداً الباب أمام نقاشٍ واسع حول الجرائم المشمولة بالعفو وتلك المستثناة منه، فضلاً عن تداعياته على الحقوق الشخصية".

3- ما هي سرديات الاحداث ؟

واقع السجون والمساجين في لبنان

يجمع متعاطو الشأن العام على أن واقع السجون في لبنان كارثي. ويبدو سجن روميه نموذجاً عن أزمة السجون في لبنان: اكتظاظ، ظروف إنسانية ومعيشية صعبة، محاكمات مؤجّلة، غياب التأهيل... وحسب مصدر أمني لا تتعدى القدرة الاستيعابية لسجن روميه 2400 سجينا، في حين يبلغ عدد المحتجزين نحو 6000، بينهم 88 % من الموقوفين الذين لم تصدر بحقهم أحكام بعد، ما يُشكّل قنبلة موقوتة قانونياً وإنسانياً.

يبلغ عدد نزلاء السجون في لبنان 6.223 (3.731 لبنانياً و1.707 سوريين و450 فلسطينياً، والباقون من جنسيات عربية وأجنبية مختلفة). وبين هؤلاء، يوجد 1.023 محكوماً، و1.797 محكوماً لا يزالون موقوفين في قضايا أخرى. أما العدد الأكبر فهو للموقوفين، البالغ عددهم 3.403. إضافة إلى أرقام السجناء، تشير بيانات وزارة العدل إلى وجود 2,353 موقوفاً، غالبيتهم من اللبنانيين والسوريين، في نظارات القطعات الإقليمية، وهؤلاء صادرة بحقّ أغلبهم مذكرات عدلية بجرائم سرقة (327) ومخدرات (394). بذلك، يرتفع عدد الموقوفين إلى 5.756 من أصل 8.576، موزعين بين السجون ومراكز التوقيف.

عدد نزلاء السجون في لبنان

6.223

1.707
سوريًا

3.731
لبنانياً

450
فلسطينياً

الباقون من جنسيات عربية وأجنبية مختلفة)

النقاش في اللجان النيابية

"ستّ جلسات متتالية لمناقشة اقتراح قانون العفو العام لم تنجح حتى الآن في تضييق هوّة التباينات، في ظلّ كباش سياسي واضح بين الكتل، تسعى فيه كل منها إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب التي تعزّز موقعها في بيئتها الشعبية. وفي هذا السياق، بدا طبيعياً أن «يشدّ» النواب اللحاف كلٌّ إلى جهته. عملياً، يقرّ الجميع بأن ما يجري هو جزء من «قواعد اللعبة» لطيّ صفحة الماضي، كلٌّ وفق مقاربته، كما يتقاطعون على أن هذه الجلسات ستفضي في النهاية إلى صيغة قانون عفو تُحال قريباً إلى الهيئة العامة، بصرف النظر عن حجم التباينات".

"رغم الاتفاق المُسبق، من تحت الطاولة، بين الكتل النيابية، على إقرار القانون (العفو العام) في الهيئة العامة، إلّا أن التباينات بينها حول جميع البنود لا تزال كبيرة... وهو ما أدّى إلى خروج وزير الدفاع ميشال منسّى من اجتماع اللجنة النيابية برفقة ممثّلي المؤسسة العسكرية، رافضاً أي تسوية على دماء العسكريين...كما ناقش النواب أيضاً البنود المتعلّقة بالتعامل والتجسّس لصالح إسرائيل، والفارّين إلى داخل الأراضي المحتلة. وعبّر النائب حسن فضل الله عن معارضته لبعض الصياغات القانونية...أمّا بنود المخدّرات، فاتّفق المجتمعون على أن يشمل العفو أصحاب الأراضي التي كانت تُزرع بمادة الحشيشة، خصوصاً أن هؤلاء يكونون، في الأغلب، غير عالمين بالأمر بعد تأجير أراضيهم و«تضمينها» لأشخاص آخرين.." (جريدة الأخبار).

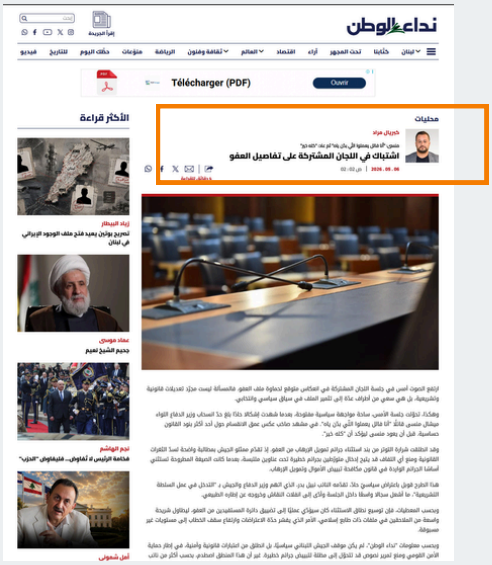

وبحسب "نداء الوطن"، "لم يكن موقف الجيش اللبناني سياسيًا، بل انطلق من اعتبارات قانونية وأمنية، في إطار حماية الأمن القومي ومنع تمرير نصوص قد تتحوّل إلى مظلة لتبييض جرائم خطيرة. غير أن هذا المنطق اصطدم، بحسب أكثر من نائب مشارك في الجلسة، بحسابات سياسية ضيّقة، طغت على مجريات الجلسة، وحوّلت النقاش من مقاربة قانونية إلى مواجهة شعبوية، ومحاولة للاستثمار لاحقًا في صناديق الاقتراع..."

وتأجيل النقاش الذي حصل في اللجنة النيابية "لم يكن تقنياً، بل بدا انعكاساً مباشراً لتشابك الحسابات السياسية والطائفية حول قانون تحوّل من نقاش قانوني إلى اختبار توازنات وطنية دقيقة، تتداخل فيه ملفات الإسلاميين، والمخدرات، والمبعدين إلى إسرائيل، وحتى قضية اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل عبر إعادة طرح اسم حبيب الشرتوني ضمن النقاشات الدائرة، رغم التفاهم المسبق على استثناء الجرائم المحالة على المجلس العدلي من أي عفو عام".

مؤيدو العفو: سردية تسييس القضاء

مفتي راشيا الشيخ وفيق حجازي: "لا عفو عاما بدون إطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين... في ظل نظام أمني تمّ تلفيق التهم بحقهم وفبركة ملفات لهم ليتمّ أعتقالهم، وقد ثبت بالدليل الواضح أنهم أبرياء لكن البعض لا يزال يصوّر العكس. ثم لو كان القانون مطبقا والعدالة متحققة لكان من في السجن هو السجّان ... ولأن الدين يرفض الظلم و يمج الظالمين فكان لابد من العدل وأوله إلغاء القضاء العسكري لأنه منحاز و ظالم و الله لا يحب الظالمين".

صالح المشنوق: ..."الموقوفون الإسلاميون"، ذهبوا بأغلبيتهم العظمى ضحيّة المواجهة مع بطش النظام الأسدي البائد وإرهاب "حزب الله"، خصوصًا في ما عُرف لاحقًا بـ "أحداث عبرا". أما المجموعة الثانية فهي المبعدون اللبنانيون إلى إسرائيل، والذين تخلّت الدولة اللبنانية (المحكومة من حلفاء حزب الله) عنهم، فارضة عليهم خيار اللجوء إلى الداخل الإسرائيلي، بعدما هدّدهم نصرالله بذبحهم في فراشهم إبان انسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام 2000. ..لسخرية القدر وانعكاسًا لاستمرار إمساك "الثنائي الشيعي" بمجرى الحوادث في لبنان، فإن مقاربة تصحيح هذين الخطأين، والتي تبدو متعثّرة حتى اليوم، أتت ليس كنتيجة طبيعية لسقوط نظام الأسد في سوريا، أو سقوط سطوة "حزب الله" على الدولة اللبنانية، بل كجائزة ترضية على رغبة رئيس المجلس نبيه برّي بإخراج تجار المخدّرات من "بيئته" من السجن...

"...أما في المحاكمة، فهناك الفضيحة الكبرى. قاد المحاكمة عميد يدعى منير شحادة، والذي إن استمع أي مواطن إلى آراء العميد المتقاعد على شاشات التلفزة اللبنانية يمكنه أوتوماتيكيًا ليس فقط نسف المحاكمة برمتها، بل إعادتها إلى نقطة الصفر، بشكل يكون فيه هو الذي يُحاكم إلى جانب الأسير (الشيخ أحمد الأسير). طبعًا المحاكمة لم تحقّق مع أي فرد من "حزب الله"، من الذين شاركوا بالصوت والصورة في معارك عبرا، حتى باعتبارهم شهود عيان على الحدث... إن هذا (العفو) حق وليس عفوًا ، لأن تلك الجريمة (كما رويت وحوكمت) لم تُرتكب أصلا".

غاده أيوب عضو تكتل الجمهورية القوية: "دعم هذا الاقتراح لتصحيح الخلل الناجم عن تقاعس القضاء حينًا، وتعذّر سوق بعض الموقوفين إلى جلسات المحاكمة أحيانًا، وتعطيل البلد مرارًا من خلال تأخير التعيينات والتشكيلات القضائية، ما أخّر تطبيق العدالة وأدى إلى احتجاز آخرين زورًا".

معارضو اقتراح العفو: الإفلات من العقاب

غالبية الافرقاء السياسيين اعلنوا تأييدهم اقتراح العفو، باستثناء التيار الوطني الحر. فيما جاءت المعارضة النقدية للاقتراح من ناشطي المجتمع المدني الذين أثاروا خطورة الاقتراح على المجتمع.

جبران باسيل:

"العفو عن المظلومين واجب. العفو: عن تجار المخدرات والقتل مرفوض. عن سارقي أموال المودعين ممنوع. عن قتلة الجيش ما لازم ينطرح لأن كنا وارح نبقى أنصار الجيش وشهدائه... ونحن ضد الإفلات من العقاب".

بشاره شربل:

"جدل "قانون العفو" دخل في محظور الطائفية والمصالح الفئوية. الحل ليس ب"عفا الله عما مضى" بل بمحاكمات عادلة تشكل مدخلاً الى اصلاح شامل يبدأ بتطهير القضاء من مخلفات 4 عقود من التبعية صدرت فيها أحكام "أخذت المُقبل بالمُدبر والصحيح بالسقيم" ولم يحاسب عليها قضاة السوء".

بيتر جرمانوس:

"العفو الخاص افضل من العفو العام. العفو الخاص يحلّ مشكلة افراد؛ في حين ان العفو العام يدمّر المجتمع ويمحي الذاكرة".

زياد عبد الصمد:

"...ورد في الأسباب الموجبة لمشروع القانون المطروح تحقيق العدالة الانتقالية...لكن العدالة الانتقالية لا تتمّ بهذا الشكل. فالعدالة الانتقالية ليست مجرد إصدار قانون عفو، بل مسار متكامل يقوم على المصارحة والمصالحة: الاعتراف بالجرائم، كشف الحقيقة، الاعتذار للضحايا، إعادة الاعتبار لهم، وجبر الضرر. كما تتطلب إصلاحاً مؤسسياً حقيقياً. وفي حالتنا اللبنانية لا يمكن الحديث عن عدالة انتقالية من دون إصلاح القضاء الذي لم يقم بدوره طوال سنوات، ومن دون إصلاح السجون ومعالجة الاكتظاظ الكارثي فيها. كل هذه الخطوات لم تحصل. وبالتالي، فإن ما يجري لا يمت بصلة فعلية إلى العدالة الانتقالية، بل يبدو أقرب إلى معالجة عشوائية وخطرة، قد تكون لها تداعيات أمنية وسياسية واجتماعية كبيرة".

د.طوني عطاالله: "... انّ ما يُطرح، لا يبدو مجرّد معالجة إنسانية لاكتظاظ السجون أو تأخّر المحاكمات، بل يُثير مخاوف جدّية من تحوّل العفو إلى أداة سياسية، لتكريس الإفلات من العقاب، والتعدّي على مبدأ فصل السلطات تجاوزاً للسلطة القضائية، وإنكاراً لحقوق الضحايا.

"إنّ أخطر ما في التوقيت الحالي ليس فقط مضمون المشروع، بل الظرف الذي يُطرح فيه. في ظلّ حالة الفوضى والاهتزاز المؤسساتي في الدولة، يصبح «تمرير» قوانين بهذا الحجم أقرب إلى استغلال ظرف استثنائي لفرض تسويات سياسية وقضائية لا يمكن «تمريرها» في ظروف طبيعية... "صحيح أنّ أزمة السجون اللبنانية كارثية، وأنّ مئات الموقوفين ينتظرون محاكماتهم منذ سنوات، في انتهاك صارخ لمبدأ المحاكمة ضمن مهلة معقولة، لكنّ العلاج الطبيعي لهذا الخلل لا يكون بإلغاء الجرائم أو شطب الأحكام، بل بإصلاح القضاء، وتسريع المحاكمات، وتأمين الإمكانات البشرية واللوجستية للمحاكم والسجون. العفو العام ليس إصلاحاً للعدالة، بل اعتراف ضمني بالفشل في إدارة العدالة. وما يُطرَح في غاية الخطورة، تسوية تُخرج المدانين بالعمالة وبالإرهاب وبجرائم المخدّرات. وتتخذ المساومة أبعاداً طائفية إذ تُجمَّع كل هذه الجرائم في صفقة واحدة!" ...

"إنّ أخطر ما قد ينتجه هذا القانون هو ضرب ثقة اللبنانيّين بالمستقبل. فالضحية التي انتظرت سنوات حكماً قضائياً، أو عائلة العسكري أو المدني الذي قُتل أو خُطف أو تعرّض للاعتداء، أو تجار المخدّرات الذين دمّروا عائلات، ستشعر أنّ العدالة ألغيت بقرار سياسي. ..إذا تحوّل العفو من استثناء دستوري محدود ومقيّد إلى أداة دورية لمحو الجرائم وتعطيل المحاسبة. ففي الدول التي تسقط فيها هيبة العدالة، يتحوّل العفو فيها إلى بوابة لتكرار العنف والانهيار".

4- عناصر التشويه المستخدمة

المناقشات في اللجان النيابية تذهب في اتجاه محاصصة طائفية ومكاسب شعبوية: "المسألة ليست مجرّد تعديلات قانونية وتشريعية، بل هي سعي من أطراف عدّة إلى تثمير الملف في سياق سياسي وانتخابي... فجلسات متتالية لمناقشة اقتراح العفو لم تنجح حتى الآن في ردم الهوّة بين الكتل، في مشهد يعكس بوضوح طبيعة "اللعبة السياسية"، حيث يشدّ كل طرف الملف باتجاهه، ساعيًا إلى تحقيق "مكاسب شعبية".

"مزايدات لشدّ عصب مجموعة أو فئة ما، لا سيما مع غياب الرؤية الوطنية الشاملة ما يجعل (الاقتراح) عرضة للالتباس وسوء الاستخدام والتغيير والتفسير... فالعفو يجب أن يكون أداة عدالة انتقالية مدروسة وليس حلا جاهزًا لإدارة أزمة كأن الدولة لا تملك سوى خيار شطب الجرائم بدل معالجتها" (نداء الوطن).

"يبدو من التجربة اللبنانية التشريعية لا سيما في ما يتعلق بقوانين العفو أنها لا تدعو إلى الإطمئنان، إذ إن النصوص تصاغ بطريقة فضفاضة، الأمر الذي يترك أبواب التأويل والتفسير مفتوحة لتطبيق انتقائي بما يخدم التوازنات السياسية أكثر مما يخدم العدالة المرجوة".

5- الانعكاسات المحتملة

"في المحصلة، وبينما يُفترض أن يشكّل العفو مدخلاً لتحقيق العدالة، يُناقش اقتراحه الحالي تحت مبرّرات عدّة، لكنّه يترافق مع اصطفافات سياسية وطائفية واضحة من شأنها أن تحوّله إلى مادة تجاذب بين القوى السياسية، خصوصاً وأنه مفصّلٌ على مقاس بعض المستفيدين منه بشكل مباشر. ويُضاف هذا الأمر إلى غياب لمنطق العدالة عن الكثير من الأحكام، فضلاً عن الضبابية في بعضها، الأمر الذي يمسّ بجوهر العدالة ويحوّل القانون المشار إليه، بما يعتريه أساساً من شوائب، إلى أداة خاضعة للمصالح الضيقة، من شأنها تغليب منطق اللامحاسبة تحت غطاء "عدالة انتقائية" (جريدة الأخبار).

"يزداد الأمر تعقيداً مع قصور المرفق القضائي في لبنان، حيث لم يعد خافياً حجم التأخير في الجلسات، وتعطل المحاكمات، وتراكم الملفات، والتنقل المستمر للقضايا بين القضاة، وغياب الحسم القضائي. وهذه الأزمة ليست تقنية فقط، بل سياسية ومؤسساتية أيضاً، تراكمت بفعل التدخلات السياسية وترسّبات المراحل السابقة، وفي مقدمها مرحلة الوصاية السورية ثم مرحلة تغوّل الدويلة على مؤسسات الدولة. فلو كان القضاء مستقلاً استقلالاً فعلياً، والنيابات العامة بعيدة عن الضغوط السياسية والأمنية، والمحاكم قادرة على البت في القضايا وفق معايير موحدة وإيقاع منتظم، لما تحولت السجون إلى فضاءات انتظار طويلة، ولما بقيت الملفات معلقة لسنوات، ولما اضطر المجتمع إلى المطالبة بالعفو العام بوصفه مدخلاً لتصحيح أخطاء كان يفترض بالقضاء أن يعالجها منذ البداية. وعليه، فإن المشكلة لا تكمن فقط في وجود موقوفين ومساجين، بل في تنامي الشعور بأن العدالة ليست واحدة. وهذا الشعور، عندما يتراكم، يصبح أخطر من النصوص نفسها لأنه يخلق فجوة عميقة بين المواطن والدولة. فالمواطن الذي يفقد ثقته بالقضاء يفقد معها ثقته بفكرة الدولة ذاتها" (الشرق اونلين).

"إن العفو في شكله الحالي المطروح يبدو أقرب إلى تسوية مقنعة منه إلى تشريع مسؤول. قد يكون الأمر ليس غريبًا عن مجلسٍ عقيمٍ لا يفقه بأصول التشريع الصحيح غير أن موضوع بهذا الحجم والأهمية يحتاج إلى تروّ ودراسة اجتماعية وقانونية دون التفكير بالمكاسب السياسية الظرفية، لأنه إذا كان العفو مشوهًا سيكون بابًا جديدًا للفوضى القانونية والسياسية. ليبقى السؤال أي دولة نريد، دولة القانون أم دولة تشرّع قوانينها على قياس أزماتها وأزلامها؟! فالقانون هنا لا يجب أن يكون أداة لإسقاط العقاب بل إطاراً لإعادة إدماج مشروطة تحفظ هيبة الدولة وتمنع تكرار التجارب السابقة" (نداء الوطن).